

Distr.: General
9 February 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم
المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة الرابعة

جنيف، ١٦-١٧ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تركز هذه الورقة على الرؤى السياساتية للقضايا قيد المناقشة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وتقف الورقة أولاً على التطورات في سياسات الاستثمار الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وتصف الاستعانة بإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جهود الإصلاح المتعلقة بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وتبحث الورقة ثانياً عدة دروس بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا والاستثمار، وهي دروس استمدتها الأونكتاد من عمله في ذلك المجال وفي إطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتقدم الورقة ثالثاً معلومات محدّثة عن سياسات تنظيم المشاريع وكيفية ارتباطها ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، بتركيز محدّد على إطار سياسات تنظيم المشاريع وتطبيقه في الدول الأعضاء.



مقدمة

١- وفقاً للموضوع والاختصاصات المحددة للدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذا، كما تقرر في الدورة التنفيذية السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في عام ٢٠١٢ (TD/B/EX(56)/2/Add.1)، تلخص هذه الورقة استنتاجات الدورات السابقة الثلاث، بغية تحسين إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإطاره المتعلق بسياسات تنظيم المشاريع، وإطاره المتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢- وتركز الورقة في هذا السياق على الرؤى السياساتية للقضايا قيد المناقشة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذا. وتقف الورقة أولاً على التطورات في سياسات الاستثمار الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وتصف الاستعانة بإطار سياسات الاستثمار في جهود الإصلاح المتصلة بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وتبحث الورقة ثانياً عدة دروس تتعلق بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وهي دروس استمدتها الأونكتاد من عمله في ذلك المجال، وخاصة من إطاره السياسي ذي الصلة. وتقدم الورقة ثالثاً معلومات محدثة عن سياسات تنظيم المشاريع وكيفية ارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتركيز على إطار سياسات تنظيم المشاريع وتطبيقه في الدول الأعضاء.

أولاً- إصلاح نظام الاستثمار الدولي: تقييم التقدم المحرز

ألف- معلومات أساسية

٣- يؤدي الاستثمار دوراً أساسياً في بناء القدرات الإنتاجية وضمان التنمية المستدامة. وقد ظهرت أجيال جديدة من سياسات الاستثمار تضع النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في صميم الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار والاستفادة منه. وقد حث هذا الأمر الأونكتاد على تحديث إطاره المتعلق بسياسات الاستثمار، وإيلاء اهتمام خاص في هذا السياق لكيفية التصدي لتحديات سياسات الاستثمار على الصعيدين الإقليمي والدولي، استناداً إلى الإرشادات المقدمة من الدول الأعضاء. وفي ضوء الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل للنظام العالمي لاتفاقات الاستثمار الدولية بهدف مواءمة هذا النظام مع ضرورة تحقيق التنمية المستدامة اليوم، لا بد من تقييم الخطوات المتخذة صوب ذلك الإصلاح. والسؤال المطروح اليوم لا يتوخى معرفة ما إذا كان الإصلاح ضرورياً أم لا، وإنما تحديد ما يتعين إصلاحه وكيفية الإصلاح ومداه. وقد اقترح تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٥ قائمة إجراءات وخريطة طريق بشأن إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وعلاوة على ذلك، تطلب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إلى الأونكتاد "أن يواصل تنفيذ برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار" (الفقرة ٩١).

٤- وتشير إرشادات الأونكتاد إلى أن إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن يتضمن أربعة مستويات من صنع السياسات ويتصدى لخمسة تحديات رئيسية ويتبع ستة مبادئ توجيهية. وتقف هذه الورقة على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل إنجاز ذلك الإصلاح. وتُعرض في الجدول الوارد في المرفق قرائن الإصلاح في اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة.

٥- ويُنفذ الإصلاح في سياق توسع نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وتكثيف الجهود المتعلقة بصنع سياسات الاستثمار على الصعيد الإقليمي. وفي نهاية عام ٢٠١٥، أبرم ٢٨٦ ٣ اتفاق استثمار دولياً، بما فيها ٩٢٨ ٢ معاهدة استثمار ثنائية و٣٥٨ "اتفاق استثمار دولياً آخر".

باء- المستوى الوطني

٦- تشمل خيارات الإصلاح على الصعيد الوطني عمليات استعراض اتفاقات الاستثمار الدولية وخطط عمله، وتُفضي إلى نواتج منها نماذج معاهدات جديدة أو إنهاء معاهدات من جانب واحد. ومنذ عام ٢٠١٢، استعرض ما لا يقل عن ١١٥ بلداً سياسات استثماره الوطنية و/أو الدولية. واستخدم قرابة ١٠٠ من تلك البلدان إطار سياسات الاستثمار.

٧- الاستعراضات الوطنية لاتفاقات الاستثمار الدولية. ركّز قرابة ٩٠ بلداً من تلك البلدان استعراضاته على البعد الدولي للسياسات، أي أنه أجرى استعراضات لاتفاقات الاستثمار الدولية. وتحلل البلدان، في هذه الاستعراضات، عناصر منها شبكات معاهداتها وخصائص محتوياتها وتُجري تقييمات للآثار والمخاطر بهدف تحديد احتياجات الإصلاح المحدّدة وفقاً لأهداف التنمية الوطنية. ويتضمن بعض هذه الاستعراضات مشاورات بين الوزارات وتعاوناً برلمانياً وإسهامات من الجامعات والمجتمع المدني ودوائر الأعمال. ويقرر بعض البلدان، في إطار الاستعراضات، ما إذا كان يتعين إعادة التفاوض بشأن اتفاقات استثمار دولية معينة أو تنقيحها أو إنهاؤها. وأُجريت تلك الاستعراضات مؤخراً في أذربيجان، وألمانيا، واندونيسيا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وكولومبيا، ومصر، والنرويج، والهند.

٨- نماذج اتفاقات الاستثمار الدولية. وضعت ستة بلدان منذ عام ٢٠١٢ أو شرعت في وضع نماذج جديدة لاتفاقات الاستثمار الدولية. وإلى حدود التسعينات، كانت تلك النماذج مُستخدمة بالأساس في بلدان متقدمة مثل ألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. واليوم، باتت البلدان المتقدمة والنامية على السواء تستخدم معاهدات نموذجية. وقد تشير المعاهدات النموذجية المنقحة أيضاً إلى اتباع البلد نهجاً جديداً إزاء صنع سياسات الاستثمار الدولي.

٩- وفيما يتعلق بالمحتوى، تتضمن معظم النماذج الجديدة أحكاماً تحمي الحق في التنظيم، بما في ذلك السعي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة - وأحكاماً ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من التعرض للتحكيم المتعلق بالاستثمار. ويتماشى الكثير من تلك العناصر مع إطار سياسات

الاستثمار ويتوافق والخيارات السياسية الواردة في خريطة طريق إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي حين تختلف النماذج الجديدة في نطاق عناصر الإصلاح التي تشتمل عليها، يُظهر الكثير منها عزم الدول على الانتقال من النموذج القائم على الحماية وحدها إلى نموذج أكثر توازناً للاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

جيم - المستوى الثنائي

١٠- تشمل إجراءات الإصلاح الثنائية مشاورات بين الطرفين بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وخططاً لمسار عمل مشترك. ويمكن أن تُفضي تلك الإجراءات إلى تفسيرات مشتركة لاتفاقات الاستثمار الدولية القائمة بين الطرفين، وإلى إعادة التفاوض بشأنها وإدخال تعديلات عليها، أو إنهاؤها بالتوافق، كما يمكن أن تُفضي إلى إبرام معاهدات جديدة.

١١- التفسير المشترك. باستطاعة الأطراف في اتفاق استثمار دولي، بصفتها "سيدة تلك المعاهدات"، أن تستخدم بيانات تفسيرية مشتركة بشأن معاهدة قائمة، وذلك مثلاً في شكل مذكرات تفاهم. وعلاوة على ذلك، يتضمن عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة أحكاماً صريحة تحوّل الدول إصدار تفسيرات مُلزِمة مشتركة بشأن جميع أحكام المعاهدة ذات الصلة أو بعضها.

١٢- تعديلات المعاهدات أو إعادة التفاوض بشأنها. منذ عام ٢٠١٢، أُعيد التفاوض بشأن ما لا يقل عن ١٩ اتفاق استثمار دولياً يشمل قرابة ٥٠ بلداً، بما فيها ٢٨ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، أو استُعيض عنها بغيرها. وإبان ذلك، بدأ نفاذ ١٠ اتفاقات استثمار دولية وُقعت قبل عام ٢٠١٢، واستُعيض بها عن اتفاقات سابقة، وُقعت تسع اتفاقات استثمار دولية لم يبدأ نفاذها بعد. وتشكل هذه الاتفاقات البالغ عددها ١٩ اتفاقاً ٨ في المائة من اتفاقات الاستثمار الدولية التي وُقعت أو دخلت حيز النفاذ من عام ٢٠١٢ إلى اليوم.

١٣- المعاهدات الجديدة. يشكل إبرام اتفاقات جديدة ملائمة للتنمية المستدامة مساراً رئيسياً صوب إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وعلى نحو ما جاء في خريطة طريق الأونكتاد بخصوص هذا الإصلاح، تبين مقارنة لمدى انتشار الأحكام التي ترتبط باتفاقات استثمار دولية وتشجع الحق في التنظيم تحولاً جلياً في ممارسات الصياغة. فغالباً ما تتفق أحكام المعاهدات الحديثة مع الخيارات السياسية التي تقابلها في إطار سياسات الاستثمار. ويتأكد هذا الاتجاه نحو الإصلاح بقدر أكبر عند إضافة "اتفاقات استثمار دولية أخرى" إلى التحليل. وخيارات الإصلاح ذات الصلة موجودة بقدر أكبر في "اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى" المبرمة حديثاً، مقارنةً بمعاهدات الاستثمار الثنائية الموقعة في غضون الفترة الزمنية ذاتها. ويظهر الفرق بوضوح لا مزيد عليه فيما يتعلق بتوضيح نزع الملكية غير المباشر ووجود حالات عدم تقيّد بالسياسة العامة.

دال - المستوى الإقليمي

١٤- تشمل الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي من أجل إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية عمليات الاستعراض الجماعية للمعاهدات وخطط العمل المتعلقة بتلك الاتفاقات، وهو ما يمكن أن يفضي إلى وضع نموذج مشترك و/أو تفسيرات مشتركة و/أو إعادة التفاوض و/أو تدعيم المعاهدات. واتفاقات الاستثمار الإقليمية والدولية والإقليمية الكبرى يمكن أن تعزز أيضاً إصلاح النظام.

١٥- النموذج الإقليمي لاتفاقات الاستثمار الدولية. يمكن أن يساهم اعتماد نموذج إقليمي لتلك الاتفاقات مساهمة كبيرة في إصلاح النظام بإرشاد عدد من البلدان بدلاً من بلد واحد أو بالتأثير في اتفاق إقليمي كبير. ويمكن للنموذج الإقليمي أيضاً، في حال استخدامه على نطاق واسع، أن يعزز التناسق ويقلص تعقيد نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وقد يعود النموذج الإقليمي بفائدة خاصة على البلدان النامية إذ يرتقي بمكانة البلد التفاوضية ويضفي عليها هيبة ومصداقية. وتشكل نماذج السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها (٢٠٠٧)، وجماعة دول شرق أفريقيا (مشروع نموذج) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٢) أمثلة بارزة للنماذج الإقليمية الأولى لاتفاقات الاستثمار الدولية وهي نماذج موجهة نحو الإصلاح.

١٦- وتجدر الإشارة إلى الحالة الخاصة للاتحاد الأوروبي، الذي ينكب حالياً على التفاوض بشأن عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية الإقليمية والإقليمية الكبرى. وفي حين لا يستخدم الاتحاد الأوروبي اتفاقاً نموذجياً بعينه، ترشد مفاوضاته عدة وثائق تشبه النموذج في الوظائف التي تؤديها. ومن حيث المحتوى، تفتح عدة وثائق سياسية للاتحاد الأوروبي آفاقاً جديدة فيما يتعلق بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

١٧- المعاهدات الإقليمية أو الإقليمية الكبرى. يتزايد إقبال الدول على التنظيم الإقليمي أو الإقليمي الكبير فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، ويحمل بعض تلك المعاهدات سمات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٨- المنظمات الإقليمية. تتضمن تيارات العمل في بعض المنظمات الإقليمية عناصر من إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وتتخذ بلدان منطقة ما في بعض الأحيان مبادرات، على غرار ما يحدث مثلاً في سياق الاتحاد الأفريقي، وأمانة ميثاق الطاقة ومرصد بلدان الجنوب.

هاء - المستوى المتعدد الأطراف

١٩- تحدد قائمة إجراءات الأونكتاد الخاصة بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية عدة مستويات من الإصلاح المتعدد الأطراف تتفاعل مع الإجراءات المتخذة على مستويات أخرى من صنع السياسات. ويمكن الاستعانة باستعراض علمي للنظام وبناء توافق الآراء المتعدد الأطراف

بشأن القضايا الرئيسية والناشئة من أجل بلورة رؤية مشتركة للإصلاح الشامل بالاعتماد على دعم متعدد الأطراف. وتضطلع بأعمال تتصل بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية كذلك جهات منها على سبيل المثال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، ومنتدى الأمم المتحدة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٢٠- وعلى مدى سنوات، مد الأونكتاد يد المساعدة إلى البلدان في تصميم جيل جديد من سياسات الاستثمار، أي اتفاقات استثمار دولي تعطي الأولوية للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وبناءً على طلب من المؤتمر المعني باتفاقات الاستثمار الدولية، المعقود بالاقتران مع منتدى الاستثمار العالمي في عام ٢٠١٤، واستناداً إلى إسهامات جهات معنية متعددة، وضع الأونكتاد خريطة طريق لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وأطلقت خريطة الطريق في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ وناقشتها الدول الأعضاء أول مرة في أثناء الدورة الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية.

٢١- وأهمية إجراء مشاورات متعددة الأطراف بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية في إطار السعي إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة الحالي معترف بها في خطة عمل أديس أبابا، التي أوعزت إلى الأونكتاد بمواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء بشأن تلك الاتفاقات.

٢٢- ويشكل العمل المتعدد الأطراف من أجل إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، أكثر مسارات الإصلاح صعوبة. بيد أنه لا بد من اتباع نهج مشترك لإرساء نظام يساعد فيه الاستقرار والوضوح والقابلية للتنبؤ على بلوغ هدف جميع الجهات المعنية - ألا وهو تسخير علاقات الاستثمار الدولي بصورة فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والأونكتاد على استعداد لتزويد مجتمع الاستثمار والتنمية بالدعم اللازم في هذا المضمار. واجتماعات الخبراء المقبلة المتعددة السنوات يمكن أن تبحث هذه المسألة وتتيح للدول الأعضاء فرصاً متواصلة لتبادل التجارب.

ثانياً- سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء من سياسة التنمية

٢٣- يؤدي العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً رئيسياً في بناء القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاجية وتشجيع المؤسسات والقطاعات التنافسية والحقا بركب النمو الاقتصادي. وتوجد روابط كثيرة بين سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وهي روابط معترف بها من خلال دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في جدول أعمال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات كثيرة في الاستعانة بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بلوغ الأهداف. وسوف يتعين على البلدان المتقدمة والنامية، إذ تسعى إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، إدخال تحسينات هائلة

على سياساتها، مثل تشديد التركيز على الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار والإسراع في اعتماد أو نشر التكنولوجيات والابتكارات.

ألف- الدروس المستفادة من دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات فيما يتعلق بأطر الأونكتاد لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٤- أكدت إسهامات الخبراء عدة دروس استمدها الأونكتاد من عمله في مجال سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفيما يلي عرض للدروس الرئيسية.

٢٥- تتباين سياقات العلم والتكنولوجيا والابتكار^(١) إلى حد كبير فيما بين البلدان النامية. لذا لا يوجد نظام أو مخطط سياسات أمثل واحد يتعين على الجميع اتباعه. وتظل سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار معتمدة بقدر كبير على السياق.

٢٦- بيد أن الابتكار في البلدان النامية يتسم بخصائص محددة. ففي هذه البلدان، يتركز القدر الأكبر من الابتكار في القطاعات التقليدية التي تهيمن على اقتصادات تلك البلدان عموماً. زد على ذلك أن الابتكار تراكمي في معظمه ويقوم على تحولات صغيرة وليس على تغييرات جذرية أو واسعة النطاق. وغالباً ما تتسم تلك الاقتصادات بامتداد القطاع غير المنظم وبهيمنة المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر عموماً. وهذا الأمر مهم لأن المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر غالباً ما تكون لديها قدرة محدودة على اعتماد تكنولوجيات جديدة، أو الاستثمار بقدر كبير في البحث والتطوير، أو التدريب أو الابتكار، أو دمج ابتكارات تكنولوجية مهمة. وإضافة إلى ذلك، تتسم تلك المؤسسات بإنتاجية وأجور أدنى بصفة عامة مما هي عليه في المؤسسات الكبيرة. ويشكل الابتكار التراكمي وغير القائم على البحث والتطوير حصة كبيرة نسبياً من مجموع الابتكار في البلدان النامية.

٢٧- وتشارك بلدان نامية كثيرة في اعتمادها المستمر على التفكير الخطي بدلاً من التفكير القائم على نظم الابتكار. وفي الواقع العملي، يفرض ذلك إلى تركيز صناعات السياسات تركيزاً ضيقاً على البحث العلمي بدلاً من تركيز أوسع على مواطن قصور النظام ككل والحاجة إلى توسيع أهداف السياسة العامة.

٢٨- بيد أن من الضروري اليوم إيجاد أطر مؤسسية فعالة لإدارة العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومواطن القصور في الحوكمة المؤسسية كثيرة - وتمثل في سوء القيادة والرؤيا والتنسيق؛ وتواتر التغييرات على مستوى القيادة؛ ومحدودية الآفاق التي غالباً ما ترتبط بالدورات السياسية؛ ونقص الدعم السياسي المستمر. ولا بد من توافر دعم سياسي رفيع المستوى يركز تحديداً على تحقيق تنمية أطول أجلاً بدلاً من النتائج القصيرة الأجل والآفاق المحدودة. ويستمر ضعف الروابط في

(١) الهيكل الاقتصادي والأولويات والموارد والإطار المؤسسي والتاريخ والثقافة.

نظم الابتكار. لكن تحسين أداء الابتكار يتطلب تنسيقاً بين الوزارات الحكومية وبين الحكومة والقطاعات الصناعية ومعاهد البحث والجامعات.

٢٩- وكثيراً ما يستثمر القطاعان الخاص والعام بقدر قليل إجمالاً في الابتكار والبحث والتطوير. كما أن القدرة على الابتكار ضعيفة. ومع ذلك، حققت عدة بلدان نامية في العقود الأخيرة تقدماً كبيراً في هذا المضمار وهي بصدد تدارك الفارق التكنولوجي بينها وبين معظم الاقتصادات المتقدمة.

٣٠- ولا يزال نقص الوصول إلى تمويل التكنولوجيا والابتكار والتدريب يشكل عائقاً أمام شركات تلك البلدان ومزارعيها على حد سواء. وفي سياق التنمية المستدامة، ستحتاج أفقر البلدان إلى مساعدة مالية من أجل الإسراع في اعتماد ونشر تكنولوجيات وابتكارات تراعي المناخ.

٣١- ولا بد من تحسين إلمام صناعات السياسات بمفاهيم الابتكار بغية تجاوز التركيز المفرط الضيق على البحوث. ولا بد أيضاً من تحسين فهم أدوات وتصميم سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وفهم القياس والرصد والتقييم. ونادراً ما تستخدم في بلدان نامية كثيرة بعض الأدوات السياسية مثل الاستشراف التكنولوجي، بينما تحتاج أدوات أخرى كحقوق الملكية الفكرية إلى دعم أكبر وقدرة إدارية أفضل.

٣٢- وعلاوة على ذلك، لا بد من تحسين تنفيذ سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولا توجد تلك السياسات والاستراتيجيات في جميع البلدان. وحيثما وجدت، كثيراً ما يكون تمويل تنفيذها منقوصاً. ويعزى ذلك في غالب الأحيان إلى محدودية فهم ودعم إجراءات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار لدى بعض صناعات السياسات الرئيسيين كوزارات المالية.

٣٣- وبسبب هذه التحديات، لا يزال دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار بصورة فعلية في سياسات التنمية واستراتيجياتها محدوداً في معظم البلدان النامية. وسوف يعرقل ذلك التقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة في غضون الآجال القصيرة المحددة في إطار الهيكل الإنمائي الجديد.

٣٤- ولا تقتضي الضرورة تصميم السياسات فحسب، وإنما أيضاً تكييفها بمرور الزمن بغية الحفاظ على التقدم التكنولوجي. بيد أن المؤشرات الملائمة لتمكين صناعات السياسات من تقييم أثر تلك السياسات لا تزال مفقودة في حالات كثيرة.

٣٥- ويجب الاعتراف بالروابط بين سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار من جهة وسياسات إنمائية رئيسية أخرى مثل السياسات المتعلقة بالصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والمنافسة والتعليم والتدريب وتنظيم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب تعزيز فهم تلك الروابط. ولا بد أن تهتم السياسة العامة بالحاجة إلى تناسق كافٍ بين تلك السياسات. ولا بد أن تهتم أيضاً بمعالجة مواطن القصور التي تعترض الإطار الأوسع الذي يتجاوز سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الضيقة.

٣٦- وضعف قدرة الاستيعاب لدى جهات فاعلة رئيسية في الابتكار، لا سيما الشركات والمزارعين، علاوة على الوزارات والوكالات الحكومية، كثيراً ما يشكل تحدياً. فتنمية الموارد البشرية، بسبل منها التعليم وتطوير المهارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، شرط مسبق أساسي، إلى جانب توافر مستوى أدنى من القدرات والبنية الأساسية المتصلة بالبحث والتطوير.

٣٧- وكثيراً ما تكون الصلات والجهود التعاونية الدولية الضرورية ضعيفة جداً. وعلى وجه الخصوص، يظل اعتماد ونشر التكنولوجيات المحدود على الصعيد الدولي مشكلة رئيسية في بلدان كثيرة. والمنافع التكنولوجية العرضية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ممكنة لكنها ليست تلقائية. وقد لوحظ على نطاق واسع تكاثر سلاسل القيمة العالمية والإقليمية في عدد متزايد من القطاعات. غير أنه ما زال يتعين تعلم الكثير بشأن آثار سلاسل القيمة العالمية على فرص التعلم والمعرفة وبناء القدرات التكنولوجية والابتكارية في البلدان النامية. ويرجح ألا تكون المنافع العرضية لتلك السلاسل تلقائية هي الأخرى.

باء- الدروس المستفادة من تنفيذ المساعدة التقنية للأونكتاد فيما يتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية

٣٨- أكدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات الحاجة الماسة إلى التعاون التقني المركز على السياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعلى وجه الخصوص، أفرز بحث الإطار المفاهيمي لبرنامج الأونكتاد المتعلق باستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار عدداً من العناصر التي يفترض أن تحسن وجاهة تلك الأطر السياساتية بالنسبة إلى الأنشطة المقبلة الرامية إلى دعم تلك السياسات في البلدان النامية.

٣٩- وقد ساعدت المشورة التي يسديها الأونكتاد إلى البلدان النامية فيما يتعلق بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار على زيادة مستوى الوعي والفهم لدى صناعات السياسات؛ وبالمثل، ساعدت تلك المشورة على تشجيع دمج هذه السياسة في سياسات التنمية واستراتيجياتها. ومع ذلك، تستمر الصعوبات في دمج سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار دمجاً كاملاً، ولا سيما في تنفيذ الإجراءات والبرامج السياساتية. ويتطلب هذا الأمر تبني تلك السياسة من قبل مختلف الجهات المعنية التي تدعم الابتكار، ولا سيما صناعات السياسات على أعلى مستوى كونهم يتحكمون في التمويل.

٤٠- واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار جزء من عملية سليمة تشمل تصميم تلك السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وقد ثبت أنها مفيدة للمساعدة في تجاوز النهج الخطي الضيق المغلوط نحو التفكير في الابتكار ووضع سياسات في هذا المجال. وثبتت كذلك فائدة تلك الاستعراضات في تعزيز فهم الحاجة إلى تحسين إدارة الابتكار وتدعيم الصلات

بين الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية وبين القطاعين العام والخاص وبين الأوساط البحثية والصناعة. وقد ساعدت الاستعراضات، وحثت في بعض الحالات، على بدء حوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية لم يكن قائماً قبلها.

٤١ - وغالباً ما تثار مشكلة إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة النقائص التي تعترض في أحيان كثيرة مؤشرات الابتكار. وعادة ما يقتضي الأمر مزيجاً من النهج الكمية والنوعية، التي يحدد التوازن بينها جزئياً توافراً مقاييس كمية موثوق بها.

٤٢ - ويؤدي التدريب والنقاشات المتعلقة بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار بين صناع سياسات البلدان النامية دوراً مفيداً في تحسين فهمهم لتصميم تلك السياسة وتنفيذها. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً على دعم دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياسة التنمية عندما يتسنى تقييم تجارب بلدان أخرى يمكن أن تستمد من سياساتها وبرامجها الناجحة ممارسات جيدة.

٤٣ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية المتوخاة من التدريب والنقاشات بين صناع السياسات وغيرهم من الجهات المعنية بالابتكار، ومن استعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، في المساعدة على بلورة فهم مشترك لتلك السياسة بين صناع سياسات البلدان النامية وغيرهم من الجهات المعنية التي تؤدي دوراً في تمكين البلد من تحسين أدائه في مجال الابتكار. وقد يشكل الوصول إلى هذا الفهم المشترك تحدياً، خاصة حيثما وُجدت أفكار راسخة ضيقة وخطية بطبيعتها فيما يتعلق بالابتكار، بدلاً من وجود تفكير نُظمي (يسلم بأن الابتكار مدعوم بنظم ابتكار)، وحيثما وُجدت مقاومة شديدة للتعاون بين أجهزة الحكومة أو الجهات المعنية الأخرى.

٤٤ - ويشكل الجمع بين صناع سياسات من مختلف الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية نهجاً مفيداً لبلورة فهم مشترك لدور سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيقها. ويتيح ذلك لجهات فاعلة من إدارات مختلفة الولايات والرؤى والمصطلحات فرصة الاطلاع على رؤى جهات معنية أخرى، وهي رؤى قد تكون وحيية أيضاً وإن كانت مختلفة.

٤٥ - وقد يكون من المفيد أيضاً اتباع نهج إقليمي أو دون إقليمي، ذلك أن بلدان المنطقة أو المنطقة الإقليمية الواحدة كثيراً ما تشترك في خصائص معينة يمكن أن تشكل أساساً للمناقشات وتكوّن فهماً مشتركاً بين تلك البلدان.

جيم - الابتكار والقدرة الإنتاجية

٤٦ - يرجح أن يواجه صناع السياسات خيارات معقدة في ظل التحول التكنولوجي السريع في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والتحكم الآلي، وإنتاج الطاقة الخضراء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتحويل المعدات إلى برمجيات^(٢)، وتطور علم الوراثة الأحيائية وعلوم الحياة. ويعزز هذه

(٢) تحويل التكنولوجيات المادية إلى تطبيقات تشغل على آلات عالمية.

الاتجاهات تزايد الترابط بين أجهزة وتطبيقات ذات قدرات ارتباطية مطردة النمو، ما يجعل النظم التكنولوجية أكثر وعياً ببيئتها ويقلص من ثم الحاجة إلى التشغيل أو التوجيه البشري.

٤٧- وقد توفر النتائج الأولية لهذه التحولات اليد العاملة وتحرر القدرة البشرية لتُطوّر وتوظّف في خدمات وصناعات متزايدة الإبداع والإنتاجية. بيد أن التقدم التكنولوجي في الأجل المتوسط إلى الطويل يمكن أن يتسبب في نهاية المطاف في زوال الميزات المقترنة بتكلفة اليد العاملة باعتبارها عاملاً تنافسياً. وقد تكون الاستجابات الأولية دفاعية وقد تتوخى على سبيل المثال المضي في تخفيض الأجور. بيد أن باستطاعة البلدان أيضاً استكشاف فرص جديدة لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تزويد قطاعاتها الإنتاجية بميزة تنافسية عدا انخفاض الأجور والحوافز الضريبية.

٤٨- وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عامل آخر وهو أن طرح تكنولوجيات ضخمة في مجال المعلومات والاتصالات يسهل أكثر فأكثر نقل الكفاءات والمعارف الضمنية إذ ينشر المحتوى - من المعرفة الأكاديمية إلى الدراية التطبيقية - على شبكة الإنترنت. ويعزى ذلك في جزء منه إلى فتح دوائر المعارف التقليدية خزائن معارفها على الإنترنت، وهو اتجاه يدعمه نمو ثقافة الوصول المفتوح والابتكار وتقاسم المعارف بفضل وسائل التواصل الاجتماعي وقواعد المحتويات. ويمكن أن تنظر اجتماعات الخبراء المقبلة المتعددة السنوات في هذه التطورات المستقبلية وتتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل التجارب ذات الصلة. ويمكن أن تساعد هذه الاجتماعات أيضاً على تلبية الحاجة المستمرة إلى تيسير تقاسم التجارب والمعارف المتعلقة بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار بين صناعات سياسات البلدان النامية.

ثالثاً - تنظيم المشاريع من أجل التنمية

ألف - دور تنظيم المشاريع في التنمية

٤٩- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور تنظيم المشاريع في التنمية. واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قرارها الأول بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية (A/RES/67/202)، الذي اعتبر تنظيم المشاريع وسيلة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة - لا سيما البطالة والفقر - ولتوسيع الفرص المتاحة للجميع، بمن في ذلك الفئات المحرومة اجتماعياً، وخاصة منها النساء والشباب. وفي عام ٢٠١٤، طلبت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى الأونكتاد إعداد تقرير يقدم إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ ذلك القرار. وكان التقرير بمثابة وثيقة معلومات أساسية استُند إليها في قرار ثان بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية (A/C.2/69/L.14) اعتمده الجمعية في دورتها التاسعة والستين المعقودة في عام ٢٠١٤. وعزز هذا القرار دور تنظيم الأعمال المحوري في تحقيق التنمية

المستدامة وشدد على ضرورة تقييم نجاح سياسات تشجيع تنظيم المشاريع وأدوات قياس الآثار ومؤثراته.

٥٠ - وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي اعتمده الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شدد بقدر أكبر على دور تنظيم المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الهدفين ٤ و ٨، على النحو المبين أدناه:

(أ) الهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، الغاية ٤-٤: "الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠؛"

(ب) الهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، الغاية ٨-٣: "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية".

٥١ - بيد أن تنظيم المشاريع متعدد الأوجه. ولأنه كذلك يمكنه المساهمة بقدر مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتأثير بصورة إيجابية في بلوغ غايات متعددة. وهو ضروري لاستحداث الوظائف وخلق فرص العمل، لا سيما في قطاع المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي يوفر أغلبية فرص العمل في معظم البلدان؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً يستحدث في هذا القطاع ٨٠ في المائة من فرص العمل. ويوفر إنشاء المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم سبلاً مهماً لتحسين مستويات المعيشة. ويساعد على القضاء على الفقر والجوع والحد من انعدام المساواة وتحقيق الأمن الغذائي. كما يساعد على ضمان حياة صحية للجميع وتمتعهم بالرفاه، وتوفير التعليم المنصف والشامل للناس كافة، وتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٥٢ - ومقارنة بالشركات الكبرى، تتسم المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بقدر أعلى من المرونة والابتكار، رغم قيود الموارد. لذلك، يمكنها أن تساهم في استخدام المياه والطاقة والأراضي والغابات والموارد البحرية وغيرها من الموارد على نحو مستدام. ويمكنها المساعدة على التصدي لتغير المناخ، وتعزيز أتماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشجيع تهيئة المدن المستدامة. وتشكل المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم أيضاً وسيلة مهمة للتنوع والتصنيع؛ ويمكنها أن تساعد على بناء السلم بإتاحة فرص جديدة للأفراد غير الراضين عن مستوى معيشتهم، لا سيما في المناطق الخارجة من نزاعات.

باء- تنفيذ إطار سياسات تنظيم المشاريع

٥٣- لا بد من بذل جهود منسقة في مجال صياغة السياسات وبناء القدرات من أجل تدعيم دور تنظيم المشاريع في تحقيق التنمية. وقد تصدى الأونكتاد لهذا التحدي بوضعه إطار سياسات تنظيم المشاريع. ويدعو الإطار إلى اتباع نهج شامل ومتسق ومنسق في مساعدة صناعات السياسات على تحديد وبلورة وتنفيذ تدابير سياساتية بشأن تنظيم المشاريع وتشجيع المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتوخى الإطار مساعدة البلدان على تصميم مبادرات وتدابير ومؤسسات من شأنها أن تنهض بتنظيم المشاريع في مجالات الأولوية المترابطة الستة وهي: صياغة استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع، وهيئة البيئة التنظيمية المثلى، والنهوض بالثقيف في مجال تنظيم المشاريع وتنمية المهارات ذات الصلة، وتيسير تبادل التكنولوجيا والابتكار؛ وتحسين فرص الوصول إلى التمويل؛ وتعزيز الوعي وإقامة الشبكات.

٥٤- ونفذت الإطار، بعد إطلاقه في عام ٢٠١٢، أو شرعت في تنفيذه، بشيء من التباين من بلد إلى آخر، عدة بلدان منها إكوادور والبرازيل وبنما وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وزمبابوي وغامبيا وغانا والكاميرون ونيجيريا.

٥٥- واستناداً إلى الإطار، أعد الأونكتاد أداة قياس ومؤشرات لتقييم مستوى التقدم في المجالات السياساتية الرئيسية الستة والوقوف على الثغرات وتحديد أولويات الإجراءات الإضافية. ويعرض الشكل الوارد في المرفق نتيجة هذا التقييم في بلد طبق فيه الأونكتاد نهج الإطار، بتحديد مجالات القوة والضعف في البيئة الراهنة لتنظيم المشاريع.

٥٦- واعتماداً على الإطار، وضع الأونكتاد وأمانة الكومنولث، دليل سياسات تنظيم المشاريع الشبابية (٢٠١٥) بغية التصدي لتحديات بطالة الشباب. ويتوخى الدليل دعم إنشاء وتعزيز النظم الوطنية التي تزود الشباب بمهارات تنظيم المشاريع وما يحتاجونه من موارد وشبكات لمباشرة مشروع تجاري وتنميته في بيئة تنظيمية ملائمة للشباب. ويقترح الدليل توصيات سياساتية بشأن تشجيع تنظيم المشاريع الشبابية ويسلط الضوء على نحو ٩٠ حالة في هذا المجال كان لها أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي. وأطلق الدليل في منتدى الكومنولث للأعمال التجارية الذي عقد في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٥٧- وباستطاعة الأونكتاد وأمانة الكومنولث معاً تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بالاعتماد على إطار الدليل إلى البلدان الراغبة في هيئة بيئة ملائمة لتنظيم المشاريع الشبابية.

جيم - تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية

٥٨ - تعرّف القدرات الإنتاجية بأنها الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج، التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج سلع وخدمات وتمكنه من النمو والازدهار. لذا يقوم تدعيم القدرات الإنتاجية على تيسير مهارات تنظيم المشاريع وتراكم رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وروابط الأعمال التجارية. وقد عمل الأونكتاد بنشاط لأكثر من عقدين، على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على بناء القدرات الإنتاجية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بواسطة برامج لتطوير تنظيم المشاريع مثل إمريتيك وروابط الأعمال التجارية.

٥٩ - ومنذ عام ١٩٨٨، قدم برنامج إمريتيك تدريباً إلى أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ صاحب مشروع في أكثر من ٣٥ بلداً من البلدان النامية والمارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدتهم على بدء أعمالهم التجارية وتنميتها وتطويرها. وتفيد دراسات استقصائية أعدتها مراكز إمريتيك الوطنية بأن البرنامج يزيد بقدر كبير معدل بقاء المشاريع الصغيرة، ويتيح فرصاً جديدة للعمالة والأعمال التجارية، ويساهم في زيادة الكفاءة ونمو الإنتاجية، ويحسن فرص وصول أصحاب المشاريع المشاركين فيه إلى الزبائن والموارد المالية.

٦٠ - ويتوخى برنامج روابط الأعمال التجارية الارتقاء بقدرات المزودين المحليين وتيسير اندماجهم في سلاسل القيمة العالمية بالاعتماد على روابطهم التجارية مع شركات دولية أو محلية كبرى. ونفذ برنامج الأونكتاد هذا في ٩ بلدان نامية، وأتاح فرصاً جوهرية ومتبادلة الفائدة لشركات محلية وفروع أجنبية. وإذ يسعى البرنامج إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، فقد أدمج بصورة تدريجية مبدأي الشمول والاستدامة، وزاد حوافز وموارد القطاع الخاص من أجل اعتماد المعايير البيئية وضمان الاستفادة من إدماج أفقر فئات السكان لا سيما في الأوساط الريفية.

٦١ - وفي هذا السياق نفذ الأونكتاد مشروعين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا بهدف تشجيع روابط الأعمال التجارية في سلسلة قيمة السياحة المستدامة والبناء المراعي للبيئة. ويقدم المشروعان دعماً إلى المزودين المحليين الصغار لمساعدتهم على تطبيق المعايير البيئية للشركات عبر الوطنية وتطوير عقلية تنظيم المشاريع لدى أصحاب المشاريع الفقراء في الأرياف والمنتجين المهمشين في المدن. وتغدو روابط الأعمال التجارية على هذا النحو أداة لتمكين المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها المشاريع الريفية الصغيرة، من تنويع إنتاجها وإضافة قيمة إليه، والمشاركة من ثم بمزيد من الفعالية في نظم الإنتاج الدولية.

٦٢ - ويؤدي تنظيم المشاريع دوراً رئيسياً في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. بيد أن تحقيق أثره في بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتصدي لتحديات النمو المستدام والشامل للجميع؛ وتحسين ظروف معيشة الأفراد، وبخاصة أضعف فئات السكان مثل النساء والشباب، أمور تحتاج إلى جهود منسقة تكفل اتباع نهج شامل وجامع إزاء تشجيع تنظيم المشاريع. وينبغي أن يقوم ذلك النهج على استراتيجيات وسياسات طويلة الأمد، وتخصيص موارد كافية، وبرامج لبناء القدرات، وآليات تقييم ورصد فعالة، وتنسيق وتعاون على جميع المستويات، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. لذا يتعين على الأونكتاد أن يواصل التصدي بصورة شاملة لمسألة تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبار ذلك جزءاً أصيلاً من جدول أعمال التنمية العالمي. ويمكن أن تنظر اجتماعات الخبراء المقبلة المتعددة السنوات في هذا العمل، وتتيح للدول الأعضاء مزيداً من الفرص لتبادل التجارب في هذا المجال.

المرفق

قرائن الإصلاح في اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة: الحفاظ على حق التنظيم

معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (٤٠ معاهدة) (النسبة المئوية)	معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة في الفترة ١٩٦٢-٢٠١١ (١٦٢ معاهدة) (النسبة المئوية)	إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار ^(١)	أحكام المعاهدات: خيارات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية
٦٥	١٠	١-١-١	الديباجة دمج مصالح السياسة العامة ضمن أهداف المعاهدة
٤٥	٥	١-١-٢	تعريف الاستثمار المشمول دمج حكم صريح يستبعد أنواعاً محددة من الأصول
٥٨	٧	٢-٢-٢	تعريف المستثمر المشمول دمج شرط الحرمان من المنافع
٣٣	٣	٢-٢-٤	معاملة الدولة الأولى بالرعاية بيان عدم الانطباق على المستثمرين الآخرين - أحكام تسوية منازعات الدول في اتفاقات الاستثمار الدولية
٤٠	٤	١-٣-٤	المعاملة العادلة والمنصفة الإشارة إلى معيار المعاملة الأدنى/القانون الدولي العربي
٣٥	٤	١-٥-٤	نزع الملكية غير المباشر وضع معايير تأخذها المحاكم في الحسبان
٧٠	٨	٢-٧-٤	نقل الأموال الحر دمج حالات عدم تقييد عندما يواجه ميزان المدفوعات صعوبات شديدة أو تظهر أزمات مالية واقتصادية أخرى
٥٨	١٢	١-١-٥	استثناءات السياسة العامة دمج استثناءات تتعلق بالسياسة العامة

المصدر: الأونكتاد.

(أ) يشير التقييم إلى الخيارات السياسية المعروضة في جدول "الخيارات السياسية لاتفاقات الاستثمار الدولية" (الجزء ألف)، الأونكتاد، ٢٠١٥، إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج تطبيق أداة القياس الخاصة بإطار سياسات تنظيم المشاريع

صياغة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع

